

Distr.
GENERAL

S/1997/415
30 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٩٩ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريراً عن الحالة في طاجيكستان، يتضمن توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في البلد والطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الطاجيكيين. ويستكمل هذا التقرير المعلومات بشأن التطورات التي حدثت في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، فضلا عن أنشطة ممثلي الخاص في طاجيكستان، منذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/1997/198).

ثانيا - العملية التفاوضية

٢ - في وقت تقديم تقريرتي السابق، أوقف وفد المعارضة جولة موسكو للمحادثات، بسبب اعتقال واحتجاز أربعة من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة في دوشانبي بتهمة القيام بأنشطة إرهابية، منها اغتيال رعايا دول أجنبية. ورغم ذلك، اختتمت المحادثات بنجاح في ٨ آذار/ مارس بتوقيع بروتوكول بشأن المسائل العسكرية (S/1997/209، المرفق الثاني). واتفق الطرفان أيضا على عقد الجولة المقبلة للمحادثات في طهران، ابتداء من ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٣ - اجتمع الطرفان في طهران ابتداء من ٩ نيسان/أبريل للتفاوض بشأن وثيقتين: البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية، والبروتوكول المتعلق بضمانات تنفيذ الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوثام الوطني في طاجيكستان. بيد أن وفد المعارضة علق المحادثات من جديد فور بدايتها تقريبا. وكان السبب الذي ذكره وفد المعارضة هو طلب تقدمت به حكومة طاجيكستان إلى سلطات الاتحاد الروسي وبلدان أخرى أعضاء في رابطة الدول المستقلة باعتقال وتسليم ١١ شخصا من أنصار المعارضة الطاجيكية الموحدة كانوا متهمين بالتواطؤ مع الأشخاص الأربعة المذكورين أعلاه. واحتج وفد المعارضة الطاجيكية الموحدة أيضا على قيام السلطات الحكومية باعتقال ثمانية من مقاتلي المعارضة في شورو آباد، وكذلك على احتجاز حكومة طاجيكستان المستمر للأربعة أعضاء في المعارضة الذين كانوا قد اعتقلوا في شباط/فبراير. وفي ١٣ أيار/ مايو، أفرج عن واحد من هؤلاء الأربعة كان يعتبر مجرد شاهد.

٤ - ورغم أن ممثلي الخاص، السيد غيرد ميريم قد بذل قصارى جهده هو والبلدان والمنظمات ذات مركز المراقب، ظلت المحادثات في مأزق، وغادر الطرفان طهران في ١٦ نيسان/أبريل بعد أن اتفقا على استئناف جولة المحادثات في طهران في منتصف أيار/مايو؛ وقد تقرر أن تتواصل الجهود، في تلك الأثناء، من أجل تذليل المصاعب.

٥ - بمبادرة من السيد ميريم، اجتمع الرئيس إيمونالي رحمانوف وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة سيد عبد الله نوري في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو في بيشكيك، قيرغيزستان. وعقب ثلاثة أيام من المحادثات، اتفق الزعيمان على البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية ووقعاه (S/1997/385، المرفق الأول). ويتضمن البروتوكول أحكاماً متعلقة باعتماد قانون للتسامح، وقانون للعفو العام؛ وتخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد في اللجنة الانتخابية المركزية للمعارضة الطاجيكية الموحدة؛ وإصلاح الحكومة من خلال إشراك ممثلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في عضوية هياكل الجهاز التنفيذي والهيئات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، حسب نسبة تمثيلهم؛ ورفع الحظر المفروض على أنشطة الأحزاب والحركات السياسية وعلى وسائل الإعلام. ووقع الزعيمان أيضاً مذكرة بيشكيك (S/1997/385، المرفق الثاني)، التي اتفقا فيها، في جملة أمور، على عدد أفراد قوات المعارضة الطاجيكية الموحدة التي سترابط في دوشانبي، وعلى أن تبدأ لجنة المصالحة الوطنية أعمالها فور التوقيع على اتفاق عام بشأن السلم والوئام الوطني. وقد جعل رئيس قيرغيزستان السيد أسكارييف مساعيه الحميدة متاحة في أثناء المحادثات، فأسهل بذلك إلى حد بعيد في نجاحها.

٦ - استؤنفت جولة طهران للمحادثات في ٢٢ أيار/مايو. وفي ٢٨ أيار/مايو، وقع الجانبان بروتوكولا متعلقاً بضمانات تنفيذ الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان (S/1997/410، المرفق). والتمس الطرفان، بموجب البروتوكول، قيام الأمم المتحدة بتوفير ضمانات سياسية لتنفيذ الاتفاق العام، من خلال اعتماد مجلس الأمن، إن أمكن، ولاية جديدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، تنص على رصد تنفيذ الاتفاق العام، وتوفير الخبرة والمشورة وبذل المساعي الحميدة، وربما على مهام أخرى. ووافقت البلدان ذات مركز المراقب على العمل بصفة دول ضامنة، سياسياً ومعنوياً، لرصد تنفيذ الاتفاق العام، وعلى إنشاء فريق اتصال في دوشانبي تضم عضويته أيضاً المنظمات ذات مركز المراقب، على أن يعمل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بوصفه منسقا.

٧ - يكمل البروتوكول المتعلق بالضمانات سلسلة البروتوكولات المنفصلة المنصوص عليها في البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان، المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/720، المرفق). والاتفاقات الأخرى هي: البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/385، المرفق الأول)؛ والاتفاق بين رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والبروتوكول المتعلق بالوظائف والسلطات الرئيسية للجنة المصالحة الوطنية، الصادر في نفس التاريخ (S/1996/1070، المرفقان الأول والثاني)؛ والنظام الأساسي للجنة المصالحة

الوطنية المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، والبروتوكول الإضافي المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة للجنة المصالحة الوطنية (S/1997/169، المرفقان الأول والثاني)؛ والبروتوكول بشأن المسائل العسكرية المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/209، المرفق الثاني)؛ والبروتوكول بشأن اللاجئين المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/55، المرفق).

٨ - واتفقت الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة على أن يوقع الرئيس رحمانوف والسيد نوري الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان، في موسكو، في ١٤ حزيران/يونيه.

ثالثا - التطورات في طاجيكستان

الحفاظ على وقف إطلاق النار

٩ - تم حتى الآن، بصورة عامة، احترام وقف إطلاق النار بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة. وقد نسق الطرفان جهودهما لتأمين القبول على نطاق واسع للقضايا التي تضمنها البروتوكول بشأن المسائل العسكرية، وأرسلا وفدين مشتركين لمقابلة القادة العسكريين الميدانيين من كلا الجانبين في وادي كاراتيغين وقطاع تافلدارا، وفي منطقتي تاباي - سمرقند وخوفارنيخون. وقد ترأس الوفدين السيد أمير كول عزيزموف، أمين مجلس الأمن الوطني، والسيد دولت عصمان، رئيس أركان المعارضة الطاجيكية الموحدة. وزار وفد حكومي أيضا منطقة لينين آباد في الشمال، لتوضيح أحكام البروتوكولات وتعبئة الدعم لعملية السلام.

١٠ - بيد أن فترة توتر بين السلطات الحكومية والقائد الميداني للمعارضة في تاباي - سمرقند (شرقي دوشانبي) بدأت في أوائل نيسان/أبريل، بسبب وجود وحدة تابعة لوزارة الداخلية ادعى القائد التابع للمعارضة أنها معارضة للاتفاقات. وفي ٧ أيار/مايو احتجز القائد الميداني التابع للمعارضة، كرهائن، عضوين من أعضاء اللجنة المشتركة، واحدا من كل جانب، وكذلك أحد المسؤولين الحكوميين كان مسافرا معهما، وطالب بانسحاب قوات الحكومة من المنطقة. وتمت تهدئة الحالة وأُفرج عن الرهائن بعد تدخل قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان. وفي ٢٤ أيار/مايو احتجت الحكومة لدى اللجنة المشتركة على إقامة مواقع جديدة للمعارضة في مناطق تاباي - سمرقند، ونورك، وكوفرنخيون. ومن المقرر أن تتناول اللجنة المشتركة هي المسألة مع قيادة المعارضة بغية تسوية الحالة.

الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية في طاجيكستان، ولا سيما في دوشانبي، ومنطقة نورك، وعلى طول الطريق من دوشانبي إلى غارم/تافيلدارا، غير مستقرة. وقد سويت أزماتا الرهائن اللتان اندلعتا في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير، بصورة أساسية، عن طريق تلبية مطالبات المجموعة التي اختطفن الرهائن، مما يثير القلق

إزاء إمكانية أن تشجع أطراف أخرى، ولا سيما الأطراف المعارضة للمصالحة بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة، على استخدام الوسائل ذاتها لتحقيق أهدافها. وقد كان من الهام، بالتالي، أن الحكومة والمعارضة اضطلعتا بعملية مشتركة ضد محتجزي الرهائن فوراً بعد إطلاق سراح الرهائن في ١٧ شباط/فبراير. ودامت العملية ستة أسابيع تقريباً، وقد أعلن عن نجاحها التام بعد إلقاء القبض على أحد القائدين الاثنين وعدد من مقاتليه. وأُبلغ عن مقتل العديد من الآخرين. ومن جهة أخرى لم تشرع الحكومة حتى الآن في إجراءات جنائية ضد الأشخاص المشاركين في حادثتي اختطاف الرهائن، وذلك رغم التأكيدات بأنها ستفعل ذلك. إن القائد الذي أُلقي عليه القبض يوجد حالياً رهن الاعتقال لدى الحرس الرئاسي وقد انضم عدد من مقاتليه إلى تلك الوحدة. وما زال القائد الآخر حراً طليقاً، وقد شوهد أعضاء لمجموعته يتنقلون بحرية في دوشانبي. وأبلغت السلطات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بأنه يبدو أن المجموعة تقوم بعملياتها انطلاقاً من معسكرها الواقع في الهضاب القريبة من أوبيغارم.

١٢ - وقع عدد من الحوادث العنيفة في البلد في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. في ٣٠ نيسان/أبريل، حدثت محاولة لاغتيال الرئيس رحمانوف أثناء زيارة إلى خوجاند في مقاطعة لينين آباد. واعتقلت السلطات في الوقت ذاته شخصين فيما يتصل بالمحاولة؛ واقتحمت فيما بعد معسكر مجموعة مرتبطة بالشخصين وقتلت معظم أفرادها. وقد أدانت قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة محاولة اغتيال الرئيس. وأسند الرئيس رحمانوف المسؤولية عن تلك المحاولة إلى عناصر إجرامية وذكر أنها ليس لها دوافع سياسية.

١٣ - في ١٤ آذار/مارس و ١٣ أيار/مايو، أُطلقت النار عن كُتب على جنديين روسيين تابعين لقوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة، في دوشانبي، وقد لقي الجنديان حتفهما. وفي ٢٧ آذار/مارس، أُلقيت قنبلة على سيارة كانت في حالة وقوف في دوشانبي تملكها منظمة غير حكومية دولية. ولم يكن على متن المركبة أي شخص ولم يصب أي أحد بضرر.

١٤ - في الأسبوع الثاني من شهر نيسان/أبريل، حدثت مواجهة بين وحدتين تابعتين للجيش في تورسونزاده، وذلك فيما يبدو من أجل السيطرة على مصنع ألومنيوم هناك. وأُبلغ بأن عدد المصابين بلغ ٢٥ شخصاً. وقد تمت تهدئة الحالة بسرعة بعد ذلك.

أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

١٥ - بقيت أغلبية أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، في طشقند حتى ١٢ أيار/مايو، وهو التاريخ الذي أذنت فيه، في ضوء الحالة الإنسانية المتردية في البلد وضرورة الشروع في التخطيط لمهام موسعة محتملة، بعودة رؤساء وكالات الأمم المتحدة والموظفين الأساسيين والمراقبين العسكريين. وحتى ذلك التاريخ، لم يكن في دوشانبي سوى مجموعة صغيرة جداً من الموظفين لتقديم الدعم إلى الممثل الخاص وكبير المراقبين العسكريين، والإبلاغ بشأن التطورات في البلد. ومنذ عودة المراقبين العسكريين، تم تشكيل أفرقة لأغراض الاتصال مع الحكومة، واللجنة المشتركة، وقوات

حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية. وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان أيضا ببعض الدوريات على نطاق محدود.

١٦ - تتألف حاليا بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان من ٢٢ مراقبا عسكريا من الأردن (٣)، وأوروغواي (٣) وبلغاريا (٢)، وبنغلاديش (٢)، وبولندا (٢)، والدانمرك (٢)، وسويسرا (٥)، والنمسا (٣)، و٥٤ من الأفراد المدنيين، من بينهم ٢٢ معينون دوليا. واحتفظت بعثة المراقبين، بالإضافة إلى مقرها في دوشانبي، بمكتب اتصال في خوجاند. وبالتالي فقد ظلت البعثة في مستوى أدنى بكثير من قوامها المأذون به والمتألف من ٤٥ مراقبا عسكريا. وإنني اعتزم زيادة عدد المراقبين العسكريين ليلبلغ مستوى القوام المأذون به، بقدر ما يزداد وضوح الآثار التي تنطوي عليها الاتفاقات فيما بين الطاجيكيين بالنسبة لعملية الأمم المتحدة.

١٧ - ظل السيد مريم ممثلا خاصا لي ورئيسا للبعثة. وفي ١٠ آذار/مارس، تولى العميد بوليسلاف ايزيدورتشيك (بولندا) مسؤولياته بصفته كبير المراقبين العسكريين.

١٨ - في أعقاب أزمة الرهائن في شباط/فبراير، اعتمدت بعثة المراقبين العسكريين تدابير أمنية صارمة وطلبت إلى الحكومة أيضا اتخاذ خطوات معينة. وقد عززت الحكومة الأمن حول الأماكن التابعة لبعثة المراقبين في دوشانبي وساعدت في تجميع بعض موظفي بعثة المراقبين في أماكن أكثر أمنا. بيد أنها، رغم التأكيدات المتكررة من مسؤولين في أعلى المستويات، لم تتخذ بعد إجراءات لكفالة أن تنفرد الأمم المتحدة باستخدام مبنى مقر بعثة المراقبين، وهو ما سيتطلب نقل بعض المكاتب الصغيرة التي تستخدمها منظمة غير حكومية طاجيكية.

١٩ - في منتصف نيسان/أبريل، أستأجرت بعثة المراقبين العسكريين طائرة هليكوبتر بأموال من تبرع قدمته حكومة ألمانيا. وقد أصبح توفر إمكانية النقل بالهليكوبتر هاما بصورة خاصة بسبب عدم تأكيد الأمن على طول الطريق من دوشانبي إلى المواقع الشرقية. غير أن سلطات المطار، بعد مرور أكثر من شهر على وصول طائرة الهليكوبتر ورغم تدخل مسؤولين على أعلى مستوى في الحكومة، ما زالت تعوق استخدام الطائرة. ولم تتمكن بعثة المراقبين العسكريين حتى الآن من القيام بأكثر من رحلة واحدة.

الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل

٢٠ - إن بقاء أفراد الأمم المتحدة بعيدا عن دوشانبي من أوائل شباط/فبراير حتى أوائل أيار/مايو، قد أضر على نحو خطير بتقديم المساعدة الإنسانية في البلد. بيد أن بعض الوكالات تمكنت من مواصلة تنفيذ برامج الطوارئ بواسطة موظفين وطنيين. وقد وزع برنامج الأغذية العالمي زهاء ٢٠٠ ٣ متر طني من المعونة الغذائية عن طريق شبكته الكبيرة من مراقبي الأغذية في مقاطعتي غورنيي بادخشان وخالتون في خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل؛ وتمكنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة من إيصال الأدوية واللقاحات إلى مقاطعة لينين آباد. وفي أثناء هذه الفترة، أدت منظمات إنسانية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية،

والاتحاد الدولي لرابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، دورا أساسيا في كفالة استمرار برامج الإغاثة والمساعدة في إعادة التأهيل. واتفقت وكالات الأمم المتحدة في ١٠ نيسان/أبريل على تمديد فترة التنبيه الموجه إلى المانحين لثلاثة أشهر أخرى، حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٧. وفي ٢٣ أيار/مايو، أصدر برنامج الأغذية العالمي نداء من أجل المعونة الغذائية الطارئة لـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص لمدة سنة بتكلفة كلية تبلغ ١٦ مليون دولار، كجزء من برنامجه المتواصل لتقديم المساعدة الطارئة إلى طاجيكستان.

٢١ - يتضمن البروتوكول بشأن اللاجئين جدولاً زمنياً يغطي فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم، واستئناف أعمال اللجنة المشتركة المعنية باللاجئين التي أنشئت أصلا في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولم يحدث ذلك بعد. وفي تلك الأثناء، تتواصل عودة أعداد صغيرة، لكن متزايدة، من اللاجئين.

٢٢ - شرعت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مناقشات على الصعيد الميداني بشأن طريقة لوضع استراتيجية مناسبة مشتركة بين الوكالات لدعم عملية السلام، ستتضمن عناصرها الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى المساعدة في إعادة التأهيل والتنمية، وعودة اللاجئين، وتقديم المساعدة للجنود المسرحين التابعين لكل من الحكومة والمعارضة. وعلى النحو المتوخى في بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/720، المرفق)، سيعقد مؤتمر للمانحين في طور لاحق لتأمين التمويل لبعض هذه الأنشطة.

رابعا - الجوانب المالية

٢٣ - تنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة للإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/51/784/Add.2). وتبلغ تكلفة الإبقاء على بعثة المراقبين العسكريين لفترة ١٢ شهرا مبلغا إجماليا ٧ ٩٦٧ ٧٠٠ دولار (ما يساوي ٦٦٤ ٠٠٠ دولار في الشهر تقريبا)، على أساس افتراض استمرار قوامها وولايتها الحاليين. وبالتالي، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان إلى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ستكون تكلفة الإبقاء على البعثة في حدود المبالغ المذكورة أعلاه. وستقدم إلى الجمعية العامة ميزانية تكميلية مقترحة إذا ما عدلت ولاية البعثة وفقا للاتفاقات فيما بين الطاجيكين الموصوفة أعلاه.

٢٤ - في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، منذ إنشاء البعثة حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مبلغ ١٥٣ ٩٦٧ ٢ دولارا، وهو ما يمثل زهاء ١٥ في المائة من الاشتراكات المقررة للبعثة. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لكافة عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢٥ - يكمل توقيع البروتوكول المتعلق بالضمانات (S/1997/410، المرفق) في طهران في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ سلسلة الاتفاقات المقرر أن يعقدها الطرفان. ويسرني أن يكون تصميم الأمم المتحدة والجهد الذي بذلته في هذه المفاوضات قد كللا بالنجاح. إن الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، إذا نظر إليها ككل، تبدو واسعة النطاق ومعقدة، لكنها لا تنطوي البتة على عنصر التنفيذ الذاتي. وسيتطلب تحويلها إلى ممارسة سياسية نية صادقة ثابتة وجهدا متواصلا من جانب الطرفين، فضلا عن الدعم القوي والمطرود من المجتمع الدولي.

٢٦ - ستكون لجنة المصالحة الوطنية الهيئة المنفذة الرئيسية في الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات العامة. بيد أن الاتفاقات تنطوي على توقع الحصول على الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي في جميع جوانب تنفيذها تقريبا، وهي تسند إلى الأمم المتحدة دورا قياديا في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يرد في الاتفاقات ذكر منظمتين إقليميتين بالتحديد: يتعين أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساعدة في تطوير المؤسسات والعمليات السياسية والقانونية الديمقراطية؛ وقد طُلب إلى قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة أن تتولى، تحت إشراف بعثة المراقبين العسكريين، حراسة أفراد وأسلحة وذخيرة المعارضة الطاجيكية الموحدة من الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان إلى مناطق التجميع المقررة.

٢٧ - من المقرر أن تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، بموجب الاتفاقات، رصد اتفاق وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم السياسي العام والمساعي الحميدة والمشورة التقنية والمتخصصة، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تشمل المسؤوليات السياسية لممثلي الخاص تنسيق فريق الاتصال الذي سينشأ بموجب البروتوكول المتعلق بالضمانات؛ ويتعين، عملا بالبروتوكول بشأن المسائل العسكرية، أن تتولى بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان رصد عملية إعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح للوحدات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة، وإصلاح أجهزة السلطة الحكومية.

٢٨ - ينبغي أن أبين لأعضاء مجلس الأمن أن هذه المهام غير مشمولة على نحو كامل بالولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، كما أن القدرة على أداء هذه المهام غير متوفرة حاليا لدى البعثة. ولأداء المهام المتوخاة، سيتعين تعديل ولاية البعثة: سيجب تعزيز العنصر المدني المكمل لها وزيادة عدد مراقبيها العسكريين بنسبة هامة. ومن الضروري أن يوضع في الاعتبار دوما أن الأمن مسألة هامة في هذه العملية. يعتبر حاليا أن نشر أفراد غير مسلحين في أنحاء معينة من طاجيكستان يستتبع مستوى من المخاطرة لا يمكن قبوله، ولذلك فإنه سيتعين حماية هؤلاء الأفراد. تتمثل إحدى الإمكانيات في أن تتحمل هذه المسؤولية قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة، شريطة أن يحظى ذلك بقبول ودعم جميع الأطراف المعنية. وإنني أعتزم أن أعود إلى مجلس الأمن بتوصيات فيما يتعلق بالتعديلات اللازمة لولاية وقوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان بعد الإجابة على هذا السؤال والأسئلة المطروحة الأخرى التي ستقتضي اتخاذ مقررات من جانب لجنة المصالحة الوطنية.

٢٩ - في هذه الظروف، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة المراقبين لمدة ثلاثة أشهر، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على أن يكون مفهوماً أنني سأبقي المجلس على علم بالتطورات الهامة وسأعود إليه قبل ذلك التاريخ إذا تم توضيح المسائل المشار إليها أعلاه.

٣٠ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لحكومات جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي، بوصفها الدول المضيفة لجولات المفاوضات الأخيرة، وللمراقبين في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين لما قدموه جميعاً من دعم متواصل للعملية.

٣١ - وأخيراً، أود الاشارة بالسيد ميريم ممثلي الخاص، وبالرجال والنساء الذين يعملون معه، للطريقة المثالية التي نهضوا بها بمسؤولياتهم في ظروف محفوفة بالخطر. وأود أيضاً أن أشكر البلدان المساهمة بأفراد عسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان لما أبدته من تعاون ودعم في أثناء هذه الفترة.

المرفق
